20000413-00028-L

ربع قرن على ١٣ نيسان.. أي مقدار من الابتعاد حقّقنا عن ذلك اليوم؟

شركة بروتيين وحزام البؤس والقشّة والشرارة

هل كانت أسباب الحرب اقتصادية؟

د. فكتور سحّاب

هل كانت أسباب الحرب في لبنان (١٩٧٥ - ١٩٩٠) اقتصادية؟

إن الجواب الطبيعي هو نعم، إذا كنت يسارياً أو شيوعياً مثلاً. أما إذا كنت عروبياً، فالجواب على الأرجح هو ان الاقتصاد سبب، وأن النظام الطائفي والانحياز ضد العرب في الصراع مع اسرائيل، هو السبب الأول. واذا كنت معادياً للمقاومة الفلسطينية ووجودها في لبنان، ومن الفئات الطائفية التي لا تعترف بعروبة لبنان، فالأرجح ان تقول ان الاقتصاد لا علاقة له بكل هذا، وان هي إلا حرب الآخرين على أرض لبنان.

هذه هي خريطة المواقف الأساسية التي كانت تقسم اللبنانيين في تفسيرهم للحرب التي استبدّت بلبنان وهدّمت معظمه، بدءاً من حادثة الحافلة الشهيرة في ١٣ نيسان ١٩٧٥، في حي عين الرمانة، جنوب بيروت.

أما «الحقيقة» التي تجمّع من حولها معظم الباحثين والمؤرخين الجديين، البعيدين عن التأثر بالنزعات السياسية أكثر من غيرهم، فهي ان البحبوحة الاقتصادية، لو كانت سمة ذلك الزمن، لوجدت من يدافع بقوة عن الوضع القائم. أما وأن الوضع الاقتصادي في لبنان كان، على الرغم من مظاهر الترف والرخاء في بعض الشرائح، يتجه إلى التوتر والتردي بوضوح، فإن اندلاع أي نزاع لأسباب سياسية، ما كان شأنه ان يحرك الناس ليهبوا دفاعاً عن أوضاع لا ترضيهم.

وهكذا كان. فقد تضافرت أسباب خارجية، هي في جوهرها تفجّر الصراع العربي الاسرائيلي، على الجبهة الشمالية سنة ١٩٧٥، بعد فك الارتباط العسكري على الجبهة الجنوبية (في سيناء ١٩٧٤)، مع الأسباب الداخلية، وجوهرها تبدل التوازن السكاني لمصلحة المسلمين، في نظام طائفي يمتلك أزمّة الحكم فيه تجمع ساسة للمسيحيين اليد العليا بينهم.

القشة: بروتيين

ومع ذلك فإن القشة التي قصمت ظهر البعير، كانت شرارة اقتصادية اسمها «بروتيين». فما هي هذه القشة؟

إنها شركة صيد ممكنن، تأسست سنة ١٩٧٣، بناء على مرسوم جمهوري، برساميل لبنانية وخليجية وايرانية (وكانت ايران لا تزال امبراطورية مؤيدة للغرب، تحت حكم محمد رضا بهلوي الملقب بالشاه). وقد حصر المرسوم الجمهوري المنشئ للشركة، بها وحدها احتكار صيد الأسماك على الشاطئ اللبناني ٩٩ سنة، على غرار حصر التبغ والتنباك بشركته الشهيرة باسم «الريجي». وعيّن المرسوم الجمهوري نوع التجهيز والمواد التصنيعية التي يفترض ان تستخدمها في أعمالها، وهي مواد حديثة تعتمد أساليب الصيد المكثّف. وكان طبيعياً أن تثير هذه الشركة، التي كان يفترض ان تبدأ عملها في ٢٧ شباط ١٩٧٥، ريبة شديدة بين صيادي السمك. ولذا نزلوا في تظاهرتهم الشهيرة في ٢٦ شباط، تلك التظاهرة التي أطلق فيها الرصاص على معروف سعد. ولم يكن امتلاك الرئيس الأسبق كميل شمعون لشركة «بروتيين» مسعفاً في تهدئة الأمور، خصوصاً إذا كان الفرز الطائفي قد صنّف الصيادين «مسلمين» في منطقة الجنوب على الخصوص، في مواجهة الرئيس شمعون، الذي كان أقام حفلة عشاء في قصره في السعديات، على الشاطئ بين الدامور وصيدا، على شرف الصيادين أنفسهم، وحاول خلال العشاء أن يدفعهم إلى التوقيع على عريضة يتنازلون فيها عن حقهم في اعتراض الشركة. ورفض الصيادون يومئذ التوقيع، وتحركوا في صيدا وطرابلس وغيرها من المدن الساحلية التي ينطلقون منها طلباً للرزق في البحر الواسع، الذي أخذ يضيق عليهم.

وتوفي معروف سعد في ٦ آذار، ليبدأ الغليان في رفع حرارة المواجهة.

وبعدما كانت «القشة» اقتصادية، شاءت الظروف التاريخية ان تكون «الشرارة» التي أشعلت الحرب، سياسية اقليمية في حافلة عين الرمانة، لتكتمل بذلك صورة تضافر العوامل السياسية والاقتصادية، المحلية والاقليمية.

الأوضاع الاقتصادية

في هذه الأثناء، لم تكن الأوضاع الاقتصادية تسير في اتجاه مؤات لترسيخ استقرار سياسي من أي نوع.

واذا كان يحلو لبعض النزعات السياسية أن تركز مثلاً على بؤس واضح في الحزام السكاني الذي تكوّن حول العاصمة، من ضواحيها الجنوبية، إلى احيائها الشرقية والشمالية، فإن أحوال المجتمع المصرفي التجاري - الصناعي، لم تكن في أزهى مراحلها. وكانت أزمة مصرف «إنترا»، الذي قاد الحياة الاقتصادية، وإلى حد كبير السياسية، سنوات طويلة، قد أحدثت فوضى في المحافل النافذة في الحكم. ولم يكن تردّي الأوضاع عملاً من «صنع اليسار والعمال والنقابات»، وحدها، على ما كان يحلو لليمين أن يظن.

كذلك أدت حرب حزيران سنة ١٩٦٧، إلى هزّ الأوضاع الاقتصادية التي لم تتمالك، إلا وقتاً قصيراً في طفرة سنتي ١٩٧٢ و١٩٧٣، لتأتي هجمة الجيش الاسرائيلي على قادة المقاومة كمال العدوان وكمال ناصر وأبي يوسف النجار، في منازلهم في بيروت، لتهز استقراراً سياسياً هشاً، على نحو غير مؤات للاستثمارات. وكان الإنفاق الواسع الذي رافق تعاظم الصراع العربي الاسرائيلي في لبنان، قد أوهم بحدوث ازدهار. صحيح ان الأموال تدفقت، وأن أحوال اللبنانيين استفادت من هذا التدفق. لكن «الازدهار» كان هشاً، لأنه لم يؤسس لاستثمارات تؤثر مناطق الهدوء والاستقرار. وكان الازدهار إذن ذا صفة استهلاكية موقتة، يزول فور زوال التدفق المالي المسبب له.

أما حقيقة الأوضاع الاقتصادية فكانت مختلفة جداً.

أرقام الأزمة ومؤشراتها

كانت الأرقام والمؤشرات في معظمها تدل على ان في لبنان أزمة اقتصادية، ولم يكن «حزام البؤس» المحيط ببيروت سوى تعبير فجّ عن البطالة المتعاظمة في الأرياف، وهي بطالة دفعت مئات الألوف إلى جوار بيروت بحثاً عن عمل.

أما التضخم النقدي الذي كان متوسطه ٤ في المئة في النصف الثاني من الستينيات، فارتفعت نسبته إلى ٩ في المئة بالمتوسط بين ١٩٧٠ و١٩٧٤. ولم يكن تصحيح الأجور عرفاً متبعاً، ولذلك تآكلت القيمة الشرائية لدى أصحاب الأجر. وفي الوقت نفسه، لم يكن المال نادراً، لكن تدفق الأموال، وخصوصاً النفطية منها بعد صدمة ١٩٧٣ التي رفعت سعر البرميل بقوة اثر حرب تشرين، اتجه إلى أيد محصورة، اتسمت استثماراتها بنسبة عالية من المضاربات العقارية والتجارية. وكان هذا عاملاً في تفاقم هوّة أخذت تتسع بين شرائح المجتمع.

فقد دعم التسليف المصرفي، الذي لم يرتفع سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٠، ولكن زاد بنسبة سنوية بلغت ٢٧ في المئة كل سنة بين ١٩٧٠ و١٩٧٤، الاتجاه إلى إنشاء مؤسسات لها صفة احتكارية، مثل البرادات الزراعية التي احتكرت نتاج المزارع، وتجارة البيض والدواجن التي ارتبطت مراكزها بمزارع صغيرة موزعة على كل الأراضي اللبنانية، ومصنع الشمندر الذي احتكر إنتاج السكر.

وتضافرت هذه الاتجاهات الاقتصادية مع الحسابات الاقليمية في تعمّد عرقلة مشروع ري الجنوب على منسوب ٨٠٠ متر، وهو مشروع يستطيع أن يوفر ظروفاً موضوعية لما يمكن تسميته «اللامركزية الزراعية»، ويدعم ريع المزارعين.

وعلى الصعيد العقاري أدت الاستثمارات المختارة إلى زيادة أسعار العقارات زيادة كبيرة جعلتها خارج متناول جزء كبير حتى من الطبقة الوسطى، إسكاناً واستثماراً. وشهد القطاع المصرفي سنة ١٩٧٢ موجة تأسيس مصارف أجنبية في لبنان طابعها تجاري، حتى بات ٨٥ في المئة من الودائع قبل الحرب، مودعاً في مصارف أجنبية أو مصارف «لبنانية» اشترتها مجموعات أجنبية، في مقابل ٥٣ في المئة عشية انهيار «انترا»، و٦٢ في المئة في أوائل السبعينيات.

عائلات

وكانت الهجرة إلى دول الخليج، بخاصة مع ارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٣، صمام أمان جزئياً، تمكّن من تصريف جزء من اليد العاملة الفائضة على سوق العمل اللبنانية، وتركز الجزء الأكبر من الباقي في «حزام البؤس» ليعمل في عدد من المؤسسات ذات الصفة الاحتكارية المذكورة، أو لالتقاط فتات من مائدة الصراع السياسي الاقليمي الذي كان ينفق في بيروت خصوصاً مليارات الليرات، حين كان الدولار لا يتجاوز ٣ ليرات لبنانية.

ويقول الدكتور كمال حمدان، الاقتصادي البارز، ان رأس المال في لبنان تجمّع في تلك الحقبة في كتلتين:

- الكتلة المصرفية الصناعية، ويملك رأس المال فيها ٥٧ تجمعاً عائلياً تمثل ١٣ في المئة من التجمعات العائلية في الصناعة، ونحو ٣٣ في المئة من التجمعات العائلية في القطاع المصرفي، وتسيطر على ٧٢ في المئة من رأس مال الشركات الصناعية المساهمة، و٥٢ في المئة في التجارة والخدمات والزراعة، و٦٤ في المئة في التأمين، و٧١ في المئة في النقل، و٩٢ في المئة في شركات المال، و٣٧ في المئة في شركات العقارات.

- الكتلة التجارية، ويملك رأس المال فيها ٤١ تجمعاً عائلياً، تمثل نحو ٥ في المئة من التجمعات العائلية في شركات التجارة والخدمات والزراعة، وتسيطر على نحو ٥٣ في المئة من رأس المال في هذه الشركات وعلى ٣٦ في المئة في شركات الصناعة المساهمة، و٥٧ في المئة من موجودات المصارف التي كانت لا تزال بحوزة لبنانيين، و٤٢ في المئة في التأمين، و٥٥ في المئة في النقل.

رأسمالية طائفية؟

على ضفّتي هذه الهوة الاقتصادية بين سكان «حزام البؤس» الشهير، ومالكي مؤسسات الانتاج المذكورة، كان توزيع الثروة يزداد اختلالاً. ويبدو ان التصنيف لم يكن اقتصادياً فقط، بل طائفياً أيضاً. صحيح ان حزام البؤس كان مختلطاً، لكن السمة الشيعية كانت غالبة فيه بوضوح، خصوصاً في ضاحيتي بيروت الجنوبية (الشياح وبرج البراجنة..) والشمالية (تل الزعتر، وبرج حمود...).

ولم يكن ينقص الفتنة، واتخاذها الطابع الاقتصادي والسياسي الشامل، سوى اتسام مجتمع مالكي مؤسسات الانتاج، بالسمة المسيحية الغالبة. وهذا ما كان.

فعلى غرار ما كان في القرن التاسع عشر، حين اتجهت الوكالات التجارية الغربية صوب العائلات المسيحية، حسبما جاء في وثائق الدكتور عادل اسماعيل الديبلوماسية، هكذا غلب الطابع المسيحي على أصحاب المؤسسات الاقتصادية اللبنانية قبيل الحرب.

فمن نحو ألف مؤسسة صناعية سنة ١٩٧٣، بلغت نسبة المسيحيين ٧١ في المئة. بل ان نسبة المالكين المسيحيين كانت تزداد، كلما زاد عدد العمال في المؤسسة: ٦٨ في المئة في المؤسسات التي يراوح عدد عمالها بين ١٠ و٢٤. و٧٦ في المئة بين ٢٥ و٤٩ عاملاً، و٨١ في المئة في المؤسسات التي توظف أكثر من ٥٠ عاملاً.

أما في مؤسسات التجارة فبلغت نسبة المالكين المسيحيين ٦٦ في المئة. وتتزايد النسبة من ٦٤ إلى ٧٢ إلى ٧٥ في المئة مع ازدياد عدد العمال فيها: بين ١٠ و٢٤ عاملاً، وبين ٢٥ و٤٩ عاملاً، وفوق ٥٠ عاملاً.

ومع تضافر كل هذه الأسباب الطائفية والسياسية، المحلية والاقليمية، ومع تفاقم الوضع الاقتصادي، لم تكن الحرب - الفتنة تحتاج لأكثر من قشة وشرارة، حتى ينقصم ظهر البعير، وتشتعل الحافلة التي فجّرت الحرب.

صورة الزراعة اللبنانية بعد ٢٥ سنة على الحرب

مزارعون ضحية المرابين وتهريب على المكشوف

حيدر الحسيني

ثمة ارقام تشير الى ان قطاع الخدمات يشكل ٧٠ في المئة من الناتج القومي في الدول الاكثر تقدماً في العالم، بينما يشكل القطاع الصناعي بين ٢٥ في المئة و٣٠، والقطاع الزراعي بين ٤ في المئة و٥.

غير ان تقارير تحليلية تفيد ان الواقع الاقتصادي الذي وصلت اليه تلك الدول، كان في اطار سياق تاريخي تخلله ترابط جوهري بين مختلف القطاعات.

في لبنان، ثمة فكر منسوب الى «اقتصاديي الستينيات»، مفاده ان لبنان بلد خدمات، مع تغليف المسألة بالقول انه بلد صغير، لا يمتلك موارد طبيعية تؤهله لاقامة مشروعات زراعية وصناعية.

لكن الملاحظ ان جميع الدول المتقدمة كانت في الاساس بلداناً زراعية، اي ان التنمية بدأت مع ارتفاع الانتاجية الزراعية، في الارياف حيث تكوّن فائض في القوى العاملة، انتقل الى العمل في الصناعة. ومع ارتفاع الانتاجية الصناعية، تحولت القوى العاملة من جديد الى قطاع الخدمات.

وفي ضوء تلك التجارب، يسود اعتقاد بأن المشكلة في لبنان ليست في كونه بلداً زراعياً او غير زراعي، وانما تدرج في اطار جملة اسئلة يطرحها الخبراء: هل لدى لبنان موارد طبيعية يريد ان يستغلها أم لا؟ وهل ان الموارد الزراعية مستغلة كما يجب أم لا؟ وهل هناك موارد تؤهل لبنان كي يبني صناعة أم لا؟

وانطلاقاً من هذه الزاوية، يخلص الخبراء الى استنتاج ان «المأساة» هي في ظن البلدان المسماة «متخلفة» او «نامية» ومنها لبنان، ان بامكانها الانتقال فوراً الى التصنيع مهملة بذلك القطاع الزراعي.

ونظراً الى اهمية تطوير الزراعة بصفتها خطوة لا بد منها في اطار الجهود الرامية الى تعزيز التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في البلاد، لعل من المفيد الوقوف، ولو بايجاز، عند ما آلت اليه تطورات هذا القطاع الحيوي خلال ربع قرن، في الذكرى الخامسة والعشرين لاندلاع الحرب.

ومن خلال الارقام «التقديرية» المتوافرة، وآراء المعنيين بالشأن الزراعي، يمكن استخلاص ابرز ملامح التغيرات الطارئة على القطاع في المدة المذكورة من خلال محاور عديدة:

التسليف «الربوي»

في السابق، كان مصرف التسليف الزراعي يمنح قروضاً للمزارعين بفوائد بسيطة، على الرغم من ان التسليفات لم تكن تعطى بعدالة، اذ كان المستفيد الاساسي ذوي الحظوة لدى السياسيين، كما يقول وضاح فخري رئيس تجمع مزارعي الجنوب.

لكن القروض على الرغم من ذلك، كانت تساعد في خفض تكاليف الانتاج، خصوصاً ان فوائد تسليفات المصارف التجارية كانت، آنذاك، اقل بكثير من فوائد اليوم، حيث كانت لا تتعدى ١٠ في المئة سابقاً، بينما تصل الآن الى ٣٠ في المئة في السنة على الليرة اللبنانية وبين ١٤ و١٥ في المئة على الدولار.

واما المزارع الذي لا يحصل على قرض لانه غير مستوف لشروط المصارف، فانه يقع بين براثن المرابين الذين يفرضون ١٠ في المئة فائدة شهرية، وهذا يعني ان الفائدة المركبة المتراكمة تصل الى ١٥٠ في المئة في السنة.

وفيما يسهم قطاع الزراعة وتربية المواشي، في ١٢ في المئة من الناتج المحلي، تشير ارقام مصرف لبنان الى ان حصة القطاع في التسليف لا تتجاوز ١,٥ في المئة من التسليف الموجه الى الداخل.

ومعلوم ان في لبنان شركتين او ثلاثاً تحتكر سوق المدخلات الزراعية، وهي تقوم بدور الممول الاساسي الوحيد للمزارعين وبفوائد عالية، تتجاوز ٧٠ في المئة احياناً.

كذلك تحتكر تلك الشركات المعلومات الزراعية التي تكلف المزارع غالياً من دون أي ضمانة بالحصول على المعطيات والتوجيهات الصحيحة.

وفي احصاءات مصرف لبنان، يلاحظ ان الزراعة تأخذ ٠,٥ في المئة فقط من الموجودات التي يوظف معظمها اما في سندات خزينة، او في قطاعات خدمات، او حتى في توظيفات خارجية.

وتدرج مشكلة القطاع الزراعي هذه، ضمن مشكلات بنيوية حادة يعانيها لبنان في مجالات عديدة تظهر مستوى التركز المالي على صعيد التسليف، اذ زادت حصة الدولة من مجموع التسليفات بين ١٩٩٣ و١٩٩٨ من ٣٨ في المئة الى ٥٠.

وفيما لا تتعدى حصة المشروعات الاعمارية المتصلة بالزراعة ١,٢ في المئة، يلاحظ ان مدينة بيروت تحصل على ٨٢ في المئة من التسليفات، وهذا يدل على ان معظم التمويل المصرفي لا يذهب الى القطاعات الانتاجية، الى ان حصة جبل لبنان تبلغ ١٣,٥ في المئة، والشمال ٢,٦ في المئة، وكل من البقاع والجنوب ٠,٨ في المئة فقط.

ويشار الى ان حصة الزراعة من التسليفات الاجمالية انخفضت الى ١,٥٦ في المئة حتى ايلول ١٩٩٩، هبوطاً من ٣,٨ في المئة سنة ١٩٧٢، و٢,٨ في المئة عام ١٩٧٥، فيما شهدت ادنى انخفاض لها سنة ١٩٨٧ الى ٠,٥٦ في المئة.

ضيق الأسواق

كان لبنان وغزة في ما مضى مصدرين أساسيين للأحماض خصوصاً الى الدول العربية، وكانت سوريا تستورد من لبنان ما نسبته بين ٤٠ في المئة و٥٠ من انتاج الأحماض، من دون رسوم أو عوائق حدودية.

واستمرت هذه الحالة حتى أواخر الثمانيات وحين أقرت الحكومة السورية حصر استيراد الفواكه والخضار وتصديرها، بـ«الشركة العامة للخضار والفاكهة».

ونتيجة قرار الحصر، أصبح يصعب على المزارعين اللبنانيين تصدير انتاجهم من خلال أجهزة الدولة، بحكم الاجراءات والرقابة الادارية، بعكس ما كان سابقاً، حين كان التعامل يتم في «سوق المال» مع التجار السوريين مباشرة.

في غضون ذلك، بدأت تتزايد في سوريا زراعة الأحماض حتى وصل الانتاج الى نحو ٧٠٠ ألف طن سنة ١٩٩٩، وهو مرشح للزيادة. وقد أدى هذا الى ظهور فائض في الانتاج اللبناني، بعدما أصبحت سوريا تصدّر الى الدول العربية والأجنبية.

من جهة أخرى، أصبحت مصر، التي كانت تستورد التفاح والزراعات الجبلية من لبنان، دولة مصدرة للأحماض بإنتاج «هائل»، وهي على عتبة التصدير للتفاح وأصناف عدة من الزراعات الجبلية التي لطالما تميّز بها لبنان.

السنة	التسليفات الاجمالية	التسليفات الزراعية (بملايين الليرات اللبنانية)	النسبة (٪)
١٩٧٢	٣٢١٦	١٢٣	٣,٨٢
١٩٧٥	٦٧٢٣	١٨٨	٢,٨٠
١٩٧٨	٩٨٨١	٢١٠	٢,١٣
١٩٨٣	٣٣٤٠٠	٧٠١	٢,١٠
١٩٨٧	٤٩١٩٣٠	٢٧٥٠	٠,٥٦
١٩٩٥	١٠٣٨٥١٧٩	١٧٧٠٧٢	١,٧١
١٩٩٨	١٩٣٥٦٤٢١	٢٨٥٨٩٣	١,٤٨
ايلول/١٩٩٩	٢١٣٧٧٢١٣	٣٣٣٢٠٢	١,٥٦

● المصدر: مصرف لبنان.

تغير مساحة الارض المزروعة (هكتارات)

السنة	١٩٧٣	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٧
المساحة	٢٢١,٦٤٥	٢١٥٠٠٠	٢٩٤,١٦٨	٢٩٠,١٥٢	٢٦٢,٦٣٥

● المصدر (١)، وزارة الزراعة ● مصدر (٢): الفاو، مشروع الاحصاء الزراعي، آب ١٩٩٩.

تطور مختلف قطاعات الاقتصاد في اجمالي الناتج الوطني (٪)

السنة / القطاع	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
اجمالي الناتج القومي (مليار دولار اميركي)	٢,٨٥	-	٢,٤٦	٢,٥٠	٢,٩٠	٣,٧٠	٥,٥٠	٧,٥٠	٩,٢٠
نسبة القطاع الزراعي	٩	٩	١٥	٢٠	٢٣	١٩	١٠	٩	٨
نسبة القطاع الصناعي	٢١	٢٣	٢٥	٣٤	٢٥	٢٣	١٨	٢٢	٢٢
نسبة قطاع الخدمات	٧٠	٦٨	٦٠	٤٦	٥٢	٥٨	٧٢	٦٩	٧٠

● المصدر: مصرف لبنان، التقرير السنوي (١٩٩٠-١٩٩٤)

التهريب

في السابق، كان التهريب بسيطاً وضيق النطاق الى حد كبير، أما اليوم فتؤكد معظم الهيئات الزراعية ان التهريب واسع النطاق ومكشوف ومفتوح على مصراعيه من جانب واحد عند الحدود.

.. وبعد

ان الدراسات المتوافرة حول وسائل بث الحيوية في القطاع الزراعي من جديد، لحفز التنمية وصون الأمن الغذائي في البلاد، انما ترى ان ذلك يتطلب التركيز على الزراعات ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل، الأزهار والأفوكادو والقشطة والفريز والموز وتربية الأسماك.

هذا فيما ينسب قصور الزراعات التقليدية الى استثنائها من سياسات حكومية لتشجيع التكامل بينها وبين التصنيع الزراعي بالتسليف والتعاون ودعم الفوائد، لتحويل المواسم الكاسدة الى منتجات مصنّعة بمواصفات الجودة العالمية.

لا شك في ان تطوير الانتاج الزراعي يحتاج الى بنية أساسية، كالطرقات الزراعية ومشاريع الري، ويتطلب تمويلاً من الدولة يفوق طاقة المزارع العادي الذي يبقى في حاجة ماسة الى التمويل.

ويبقى السؤال: كيف يشجع لبنان الانتاج الزراعي اذا كانت حصة وزارة الزراعة أقل من ١ في المئة من الموازنة العامة، فيما تتجاوز نسبتها ١٢ في المئة في الدول المجاورة؟

كذلك باتت المنتجات الزراعية اللبنانية الآن تلقى مزاحمة حادة بأسعار منافسة من البضائع التركية في دول الخليج تبعاً لانخفاض تكاليف الانتاج.

وتفاقمت مشكلة تصريف الانتاج في ظل إهمال قطاع التسويق والترويج الخارجي لفتح أسواق جديدة أمام السلع اللبنانية.

تكاليف الانتاج

حتى بداية الثمانينات، كانت الدولة تدعم الصادرات الزراعية، لا سيما الأحماض والتفاح، وذلك عبر «المجلس الوطني للعلاقات الاقتصادية الخارجية» الذي كان يترأسه سامي مارون.

وكان الدعم، في ذلك الحين، ١٠ ليرات لبنانية (٣ دولارات تقريباً) لصندوق الأحماض ووزنه ١٧ كيلوغراماً، ولصندوق التفاح ووزنه ٩ كيلوغرامات. ثم ما لبث الدعم ان توقف نتيجة «خلافات سياسية».

وعلى الرغم من استمرار الدعم للتبغ والشمندر السكري، فإن الهيئات الزراعية ترى ضرورة لدعم الصادرات الزراعية على غرار ما في الدول الأخرى، ولحماية الزراعات الداخلية من المنافسة في السوق المحلية.

وفي جانب آخر، كانت تكاليف المحروقات والطاقة الكهربائية المستخدمة لأغراض الري ولمزارع الدواجن والتصنيع الزراعي، مقبولة في السابق وتتناسب مع تكلفة الانتاج.

أما اليوم، فإن تعرفة الطاقة الكهربائية تعد مرتفعة جداً، ولا فرق بينها وبين تعرفة الانارة، كذلك تستوفي الخزينة أرباحاً من المحروقات، خصوصاً المازوت، من دون تمييز بين القطاع الزراعي وغيره.

وبالاضافة الى ذلك، فإن الآبار الارتوازية التي يعتمد عليها المزارعون في أغلب المناطق اللبنانية، قد أصبحت تتطلب ترخيصاً تسبقه تعقيدات ادارية ورسوم، يضطر معها كثير من المزارعين الى تكليف سماسرة لملاحقة معاملاتهم، فيما يتكبدون مصاريف اضافية يمليها عليهم وجود مقر الوزارة في بيروت.

رسوم الريّ

تستوفي الدولة الآن رسوم ري ٥٠ ألف ليرة (٣٣ دولاراً) سنوياً لكل دونم يُروى من مشاريع الأنهر في المتوسط، مع غرامة تأخير نسبته ٢ في المئة في الشهر اذا لم يُسدّد المبلغ قبل بداية الموسم في حزيران، فيما لم يتعد الرسم ١٠ ليرات (٣ دولارات) قبل الحرب وخلالها، أي عُشر الرسم المعتمد اليوم.

وفي المقابل، لا تزال التعرفة أقل نسبياً في الأردن، الفقير بموارده المائية.

السنة	خسائر زراعية (بملايين الدولارات)
١٩٧٠-١٩٧٤	١٣
١٩٩٨	٢٥
١٩٧٩-١٩٨١	٥
١٩٨٢	٥٠
١٩٨٣-١٩٩٠	٥
١٩٩٣	١٥
المجموع	١١٣

● خسائر لبنان الزراعية بسبب العدوان الاسرائيلي المتكرر بغض النظر عن خسارة المواسم والأسواق والمداخيل.

[20000413-00024-L]